اقتصاد

مصر: تحذيرات من التحكم بسعر الصرف

حذّر صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية من العودة إلى التحكم في سعر الصرف، مشيراً إلى أنها ملتزمة وفق البرنامج المتفق عليه أخيراً مع الصندوق اتباع نظام «صرف حرّ»، بالإضافة إلى معالجة اقتراض الحكومة والقطاع العام من البنك المركزي من دون إدراج ذلك في الميزانية.

وذكر الصندوق في تقرير للخبراء، وفق وكالة رويترز، مساء الجمعة، أن مصر اتخذت بالفعل خطوات لتشديد السياسة النقدية، والتحول إلى نظام مرن لسعر الصرف ونظام صرف حرّ، ورفعت أسعار البنزين والوقود لتعويض تعديلات سابقة منذ ديسمبر/ كانون الأول 2022. ويبلغ سعر الدولار الأميركي حالياً رسمياً نحو 48 جنيهاً. وجاء في التقرير الذي قالت الوكالة إنها حصلت على أجزاء منه عبر قناة غير رسمية لم تسمِّها، أن القاهرة التزمت أيضاً بمعالجة نقاط الضعف، مثل إقراض البنك المركزي للحكومة للهيئات العامة. وأوضح التقرير الذي جاء بعد أربعة أسابيع من موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد على برنامج دعم مالي لمصر بقيمة ثمانية مليارات دولار، أن البنك المركزي أتاح لوزارة المالية في الآونة الأخيرة التوسع في استخدام تسهيلات السحب على المكشوف.

وأضاف أن ذلك أسهم في ضغوط تضخمية ومشكلات في سعر الصرف خلال العامين الماضيين.

وقال إن «استمرار الاستثمار في المشاريع الوطنية بوتيرة لا تتوافق مع استقرار الاقتصاد الكلي أسهم كثيراً في ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي والضغوط التضخمية». وجاء في التقرير أن البنك المركزي زاد على نحو سريع من صافي أصوله المحلية من منتصف عام 2022 إلى أوائل عام 2024 ليقرض هيئات حكومية من دون الرجوع إلى وزارة المالية. وأشار التقرير إلى أن السلطات المصرية التزمت الحدّ من حساب السحب على المكشوف للحكومة لدى البنك المركزي ومنع المزيد من الإقراض من البنك المركزي لهيئات حكومية خارج وزارة المالية.

وأضاف أن البنك المركزي المصري أقرض حتى فبراير/ شباط 2023 ما يصل إلى 765 مليار جنيه مصري (15,9 مليار دولار) لهيئات حكومية بخلاف وزارة المالية، وهو ما يمثل انتهاكاً واضحاً لقانون البنك المركزي لعام 2020. والاتفاق الأخير توسيع لتسهيل الصندوق الممدد البالغ ثلاثة مليارات دولار لمدة 46 شهراً الذي أبرمه صندوق النقد الدولي مع مصر في ديسمبر/ كانون الأول 2022، والذي كان أحد بنوده الرئيسية التحول إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف.

وتعثر ذلك البرنامج عندما عادت مصر إلى التدخل في إدارة سعر الصرف، إلى جانب التأخر في برنامج طموح لبيع أصول مملوكة للدولة وتعزيز دور القطاع الخاص. وجاء في تقرير الخبراء أن «العودة إلى سعر صرف ثابت في فبراير/ شباط 2023 قوضت دفعة المصداقية الأولية التي نتجت من إعلان التحول إلى نظام مرن، كذلك عرقلت تنفيذ ركائز أخرى في البرنامج مثل بيع أصول مملوكة للدولة». وذكر التقرير: «كما أدت (العودة إلى سعر صرف ثابت) إلى نقص النقد الأجنبي ورواج كبير (للعملات الأجنبية) في السوق الموازية وتقييد الواردات، وكلها عوامل غذّت التضخم وأثرت في النمو».

(العربي الجديد)

(Getty)

«ألفابت» تدخل نادي التريليوني دولار

قفزت القيمة السوقية لشركة «ألفابت» الأميركية فوق عتبة تريليوني دولار، بعد صعود قوي لسهمها في وول ستريت، إذ طمأنت نتائج أعمالها القوية المستثمرين إلى أن الشركة الأم لـ«غوغل» ستكون لاعباً رئيسياً في مجال الذكاء الاصطناعي. صعد سعر سهم «ألفابت» بنسبة 9,7% إلى 171,14 دولاراً في ختام تعاملات بورصة نيويورك أول من أمس، لتصل قيمة الشركة السوقية إلى 2,14 تريليون دولار، حيث أضاف هذا الصعود ما يقرب من 187 مليار دولار إلى القيمة السوقية للشركة، ما يجعله واحداً من أكبر الإضافات في القيم السوقية في يوم واحد في تاريخ سوق الأسهم. وقفز سعر السهم 23% هذا العام مقارنة بمكاسب مؤشر «ناسداك 100» الذي تغلبت عليه أسهم شركات التكنولوجيا البالغة 5,5%.

لقطات

اقتصاد الجزائر يحقق نسبة نمو 4,1%

كشفت بيانات رسمية للحكومة الجزائرية أن الاقتصاد الجزائري حقق نسبة نمو بلغت 4,1 بالمائة في 2023، بزيادة مهمة مقارنة مع نسبة نمو بـ2,1% سجلت في عام 2022. وقال وزير المالية الجزائري لعزيز فايد في مؤتمر صحافي

السبت إن الاقتصاد الجزائري حقق نسبة نمو 4,1 في المائة، وهي نفس التقديرات التي توقعها صندوق النقد الدولي تقريبا، مشيرا إلى أن تحقيق هذه النسبة يعود إلى الأداء المتين لعدة قطاعات اقتصادية وطنية.

وأوضح فايد أن ميزان المدفوعات حقق فائضا بقيمة 6,53 مليارات دولار في سنة 2023، بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في احتياطي الصرف من 61 مليار دولار في 2022 إلى 69 مليار دولار في 2023، ما يمثل 16 شهرا من الواردات من السلع والبضائع.

المغرب وفرنسا يتعاونان في الطاقة

يسعى المغرب وفرنسا إلى إرساء «تعاون جديد» في الطاقة النظيفة والنقل بواسطة السكك الحديدية، وفق ما أعلن وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، مؤكداً استعداد باريس لتمويل بنية تحتية لنقل الكهرباء من الصحراء الغربية، في وقت تشهد المملكة اهتماماً استثمارياً في الآونة الأخيرة لإقامة مشروعات كبرى في الطاقة.

وقال لومير عقب اجتماع مع نظيرته المغربية نادية فتاح العلوي في الرباط، وفق ما نقلت وكالة فرانس برس، مساء الجمعة: «نريد تدشين مرحلة تعاون جديدة في ميدان الطاقة الخالية من الكربون سوف تشمل الهيدروجين الأخضر والطاقة الريحية والشمسية». وفي وقت لاحق، أكد الوزير الفرنسي أمام المشاركين في منتدى لرجال الأعمال المغاربة والفرنسيين: «سوف تنتجون الطاقة في جهة الداخلة (الصحراء الغربية) وستحتاجون لنقلها إلى الدار البيضاء (شمال)، يتعين إذا إنشاء شبكة خطوط كهربائية لنقل هذه الطاقة.. أؤكد لكم أننا مستعدون لتمويل هذه البنية التحتية».

الهند وعُمان تستعدان لتوقيع اتفاق تجاري

قال مسؤولان في الحكومة الهندية إن الهند وسلطنة عُمان ستوقعان اتفاقاً تجارياً خلال الأشهر المقبلة، إذ تسعى نيودلهي إلى توسيع علاقاتها مع الشرق الأوسط، لا سيما دول الخليج، حيث يهدد التوتر المتزايد طرق شحن رئيسية. وذكر أحد المسؤولين لوكالة رويترز، أمس السبت، أن ذلك «سيساعد الهند في الحصول على شريك استراتيجي والوصول إلى طرق التجارة الرئيسية في منطقة مضطربة».

عُمان: ارتفاع رصيد الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي

مسقط ـ **العربي الجديد**

ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي في سلطنة عُمان بنهاية شهر فبراير/ شباط 2024 بنسبة 2,7 في المائة ليصل إلى 30,6 مليار ريال عُماني. وأمّا ما يخص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد سجّل نموًا بمقدار 3,9 في المائة ليبلغ بنهاية فبراير/ شباط الماضي إلى 25,8 مليار ريال عُماني (الدولار = نحو 0,38 ريال عماني).

وأشارت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العُماني إلى استحواذ الشركات غير المالية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتي بلغت 45,7 في المائة بنهاية فبراير/ شباط الماضي، يليها قطاع الأفراد بنسبة 45,3 في المائة أما النسبة المتبقية فقد توزعت على قطاع الشركات المالية بنسبة 5,3 في المائة والقطاعات الأخرى بنسبة 3,7 في المائة.

وبحسب وكالة الأنباء العمانية، سجّل إجماليُّ الودائع لدى القطاع المصرفي نموًا بنسبة 13,3 في المائة ليبلغ 30,1 مليار ريال عُماني بنهاية فبراير الماضي، وضمن هذا الإجمالي، شهدت ودائع القطاع الخاص لدى النظام المصرفي ارتفاعًا بنسبة 14,8 في المائة لتبلغ 20,1 مليار ريال عُماني. وعند النظر إلى توزيع إجمالي قاعدة الودائع للقطاع الخاص على مختلف القطاعات، بينت الأرقام استحواذ قطاع الأفراد على الحصة الأكبر التي بلغت حوالي 48,4 في المائة، يليه قطاع الشركات غير المالية وقطاع الشركات المالية بحصة بلغت 32,3 في المائة و16,5 في المائة على التوالي، أما النسبة المتبقية 2,8 في المائة فتوزعت على قطاعات أخرى.

وقال صندوق النقد الدولي في تقرير سابق إن التعافي الاقتصادي في سلطنة عمان مستمر، في حين يظل التضخم تحت السيطرة بدعم من أسعار النفط المواتية والإصلاح المستمر. ولفت الصندوق في تقريره الذي صدر في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى أن القطاع المصرفي في عُمان يواصل إظهار متانة وربحية عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن تواصل أرصدة الحسابات المالية والمعاملات الجارية في عُمان تسجيل فائض على المدى المتوسط. وكان تقرير حديث لوكالة «فيتش» أشاد بالتزام الحكومة العمانية بخفض الإنفاق العام رغم ارتفاع أسعار النفط، مشيراً إلى أن النهج الذي اتبعته في إدارة الدين العام وسداد بعض القروض الخارجية قبل موعد استحقاقها أدى إلى خفض مخاطر ضغوط السيولة المالية الخارجية.

هالو وناس

نقابات الجزائر تقطع الهدنة

تدهور المعيشة يدفعهم إلى العودة للاحتجاج

مع اقتراب عيد العمال قررت النقابات المستقلة في الجزائر العودة إلى استعمال لغة «الاحتجاجات» والنزول إلى الشارع احتجاجاً على تدهور معيشة العمال وتجاهل النقابات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

قررت النقابات المستقلة في الجزائر العودة إلى استعمال لغة «الاحتجاجات» والنزول إلى الشارع، لإسماع صوتها للحكومة، منهية بذلك الهدنة التي استمرت لقرابة سنتين. وذلك بعد ما بقيت مطالبها الاجتماعية والمهنية من دون رد، واختيار الحكومة لطريق «المرور بالقوة» وتمرير مشاريع قوانين أساسية متعلقة بمهنة الأطباء والأئمة في انتظار القطاعات الأخرى من دون أخذ رأيهم، وهو ما ترفضه النقابات المستقلة. وتتجه كونفدرالية النقابات الجزائرية (تكتل عمالي يضم 14 نقابة من مختلف القطاعات) قطع حبل الهدوء مع السلطات العمومية وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة العمل في الجزائر العاصمة، أول مايو/ أيار المقبل، بمناسبة احتفال عمال الجزائر بعيدهم العالمي، حسب ما علمته «العربي الجديد» من مصادرها، وذلك بعد اجتماع طارئ عقد يوم 24 إبريل/ نيسان الحالي. وحذر التكتل النقابي الممثل لتسعة قطاعات، من ممارسات الغلق والتضييق، ومن محاولة فرض واقع نقابي لا يتوافق والحريات النقابية الدستورية وما تتضمنه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدَّق عليها من طرف الدولة الجزائرية.

فرص اجتماعية

وستدعو الكونفدرالية النقابية في حركتها الاحتجاجية إلى فرض سياسة اجتماعية تشاركية مبنية على الحوار والتشاور والتفاوض، ومطالبة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بالتدخل العاجل لفتح ملف تعديل قوانين العمل الحالية التي لا تتوافق والدستور ولا تتطابق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدَّق عليها من طرف الدولة الجزائرية، وكذا تحميل وزارة العمل مسؤولية عدم اعتماد سياسة الانفتاح والبدء الممدودة مع النقابات وتبنّي سياسة الإغلاق المنهج وانتهاك حق ممارسة العمل النقابي. إلى ذلك، أكد النقابي الهادي نواري، العضو القيادي في كونفدرالية النقابات الجزائرية أنه «لا يمكن إجراء تعديلات عميقة في القوانين الأساسية، بما يجعلها ترقى إلى مستوى تطلعات الموظفين والعمال، في ظل سريان القوانين المرجعية المقيدة لها». وتابع: «كذلك يجب إشراك الشركاء الاجتماعيين في مناقشة وإثراء القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية، وإخضاعها لتغييرات جذرية وعميقة، بما يحقق زيادات معتبرة في المرتبات، ويجسد قرارات رئيس الجمهورية الرامية إلى حماية القدرة الشرائية للعمال، مع تمكينهم أيضاً من الاطلاع على مشاريع القوانين قبل صدورها والتصديق عليها».

> مطالب بإشراك العمال في مناقشة القوانين الأساسية

كذلك أضاف النقابي الجزائري في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «التكتل النقابي لا يزال متمسكاً بمطلب الإسراع في إنشاء «المرصد الجزائري للقدرة الشرائية» لما له من أهمية في تحقيق توازناتها، فضلاً عن مطلب العودة إلى العمل بنظام التقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن، كما نطالب الحكومة بأهمية تجسيد القرارات الهادفة إلى المحافظة على الطبقة المتوسطة، من خلال دعم القطاعات الاستراتيجية والحساسة في المجتمع».

وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد صدّق مطلع الشهر الحالي على القانون الأساسي للأئمة وعمال قطاع الشؤون الدينية، الذي بادرت به الحكومة، من دون استشارة ممثلي الأئمة، فيما دعا الحكومة إلى إعادة دراسة النظام التعويض لعمال قطاعي التربية والصحة، بعد توسيع المشاورات مع ممثليهم.

تحركات احتجاجية

واستبقت نقابات التربية والأئمة عودة التكتل النقابي إلى العمل الاحتجاجي، بتنظيم إضراب شامل قبيل عيد العمال، يومي 28 و29 إبريل/ نيسان الحالي، تعقبها حركات احتجاجية أخرى حسب طبيعة رد الحكومة على المطالب العمالية. وإلى ذلك، قال النقابي الجزائري والمنسق الوطني لنقابة مستخدمي قطاع التربية «كنابست»، مسعود بودية، إن «إضراب يومي 28 و29 لا يعد إضراب «خبز» أو «إضراب مخ» رغم الانهيار الكبير للقدرة الشرائية التي يعيشها المعلم الجزائري، والحالة الاجتماعية المخيفة، التي وصل إليها الأساتذة، بل هو إضراب كرامة ورد الاعتبار لمكانة المعلم المربي، لذلك فإن هذا الحدث لحظة تاريخية كان لزاماً على النقابات إقراره، للفت انتباه السلطات العليا وكلّ غيور على المدرسة الجزائرية».

وأضاف المتحدث نفسه لـ«العربي الجديد» أن «إضراب يومي 28 و29 إبريل جاء بعد أكثر من سنتين من محاولات تغليب سياسة الحوار والتشاور مع الحكومة التي تعنّتت وأبت إلا انتهاج الإقصاء والتهميش وسياسة فرض الأمر الواقع والهروب نحو الأمام». من جانبه، قال رئيس نقابة المستقلة للأئمة وموظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، جمال غول، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «قرار الإضراب ليوم 28 إبريل جاء للتعبير عن رفض «النظام التعويضي الذي أقرته الحكومة والذي مسّ الأئمة فقط، الأمر الذي سيحدث شرخاً وفتنة واسعة داخل القطاع، بالإضافة إلى أن التعديل لم يكن بشكل أعمق ولا يعكس ولا يرقى إلى تثمين جهود الأئمة في تأطير المجتمع».

جانب من احتجاج سابق في العاصمة الجزائرية (رياض قرمحي/فرانس برس)

الأردن

السيارات الكهربائية تخفض إيرادات الحكومة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

في مقابل رواج السيارات الكهربائية في الأردن لمستويات كبيرة تجاوزت التوقعات، فقد بدا واضحاً تأثر إيرادات الخزينة وقطاعات أساسية مثل محطات المحروقات نتيجة لتراجع الطلب على المركبات العاملة على البنزين والهايبرد «بنزين + كهرباء».

وأدت المنافسة بين الوكالات التجارية والمستوردين إلى انخفاض واضح في أسعار السيارات الكهربائية، ما أثر على أسعار باقي المركبات في السوق المحلي، وسط توقعات بأن تشهد الأسعار مزيداً من التراجع خلال الفترة المقبلة.

ووفقاً لبيانات رسمية صادرة عن وزارة الطاقة الأردنية، فقد انخفض استهلاك الأردن من المشتقات النفطية خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4% ليسجل 911,8 مليون لتر مقارنة مع 952 مليون لتر خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقالت الوزارة إن الطلب على مادة البنزين أوكتان 90 قد تراجع خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4%، ليصل حجم مبيعاتها إلى 385,5 مليون لتر مقابل 403,5 ملايين لتر للفترة ذاتها من العام الماضي.

وتراجع الطلب على مادة السولار أيضاً بنسبة وصلت إلى 4% ليبلغ حجم مبيعاتها 440 مليون لتر مقارنة مع 456,4 مليون لتر في الربع الأول من العام الماضي.

وقال الخبير في قطاع الطاقة هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إن هذه الانخفاض في مبيعات المشتقات النفطية يعود أساساً إلى استبدال كثير من المواطنين سياراتهم العاملة على الوقود بأخرى كهربائية، بحثاً عن التوفير في الكلف، وخاصة مع انخفاض أسعار السيارات الكهربائية. وأضاف أن

> انخفاض استهلاك المشتقات النفطية في الربع الأول بنسبة 4%

غالبية المواطنين يتجهون لشراء المركبات الكهربائية لانخفاض سعرها والوفر الذي تحققه في الوقود، ما أدى إلى تراجع الطلب على محطات المحروقات والمشتقات النفطية.

وقال إن إيرادات الحكومة من ضرائب المحروقات بالتأكيد ستنخفض بشكل واضح خلال الفترة المقبلة، بسبب تراجع الطلب على المشتقات النفطية، خاصة البنزين، مشيراً إلى أن السيارات الكهربائية تنتشر بشكل متزايد في الشوارع الأردنية، وهنالك عروض وتخفيضات وتسهيلات تعلن عنها وكالات وتجار السيارات لاجتذاب الزبائن. وتقدر عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية بأكثر من مليارَي دولار، إذ تم منذ سنوات عدة تثبيت الضرائب على المحروقات بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار للمحافظة على إيرادات الخزينة واستقرارها.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

المغرب

المضاربون يتحكمون في أسعار الخضر والفواكه

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أفضت التقلبات التي يعرفها الإنتاج في المغرب في سياق الجفاف والتضخم، إلى إعادة فتح ملف أسواق الجملة للخضر والفواكه، التي تعتبر الحلقة الأضعف في الزراعة المغربية، والتي تسمى بسبب عدم الوضوح الذي يسم عملها بـ«الصندوق الأسود». ويستفاد من تقرير قدم مجلس المنافسة مضامينه أول من أمس، بمدينة مكناس، أن القوانين التي تنظم أسواق الجملة للخضر والفواكه، متقادمة في المغرب، حيث تعود إلى 1962.

وأشار إلى أن ما بين 30 و40 في المائة من الخضر والفواكه فقط تمر عبر أسواق الجملة في المغرب، مؤكدا أن الأسعار في تلك الأسواق لا تستجيب أتوماتيكيا لقانون العرض والطلب.

ويلاحظ أن السعر الذي يتلقاه منتج الخضر والفواكه، لا يمثل سوى ما بين 30 و40 في المائة من السعر النهائي الذي يبذله المستهلك في أسواق التجزئة.

ويؤشر هذا الفرق بين السعر الذي يمنح للمنتج والسعر الذي يؤديه المستهلك، على القوة التفاوضية التي يمتع بها الوسطاء

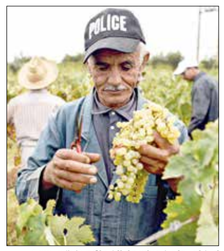

ارتفاع حاد في اسعار الفواكه (فرانس برس)

في أسواق الخضر والفواكه، وهو ما يفتح الباب أمام نوع من المضاربة.

ويؤكد أن الوسطاء يستحوذون على هامش كبير في السعر النهائي بالنسبة لجميع المنتجات، علما أن الإنتاج المحلي يوفر 96 في المائة من الحاجيات المغربية.

ويعتبر رئيس مجلس المنافسة، أحمد رحو، أنه في سلسلة إنتاج القيمة على مستوى الخضر والفواكه، هناك فروق على مستوى السعر بين ما يتلقاها المنتج والسعر الذي يبذله المستهلك. وذهب وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد الصديقي، عند تقديم تقرير المجلس الأعلى للمنافسة، إلى أن التسويق يبقى الحلقة الأضعف، بعدما تمكن المغرب من تبنّي سياسة فلاحية رامت توفير عرض يستجيب للطلب.

ودأب مراقبون وبرلمانيون وجمعيات حماية المستهلك على الدعوة إلى معالجة الاختلالات التي تخترق أسواق الجملة للخضر والفواكه بالمغرب، خاصة عندما ترتفع الأسعار التي تثقل القدرة الشرائية للأسر.

وجرى التركيز منذ عامين على ضرورة التحكم في قنوات التوزيع، خاصة مع الضغوط التضخمية التي لم يسلم منها المغرب، والتي تعزى في جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار الغذاء. وأثار موضوع أسواق الجملة للخضر والفواكه، انتباه المجلس الأعلى للحسابات، حيث ألحّ على ضرورة ضبط السلع والتعاملات والأسعار في تلك الأسواق وخارجها، ومحاربة انتشار الأسواق غير الرسمية.

تحقيق

ريف تونس يجذب السياح

تحركات إزالة عقبات تنويع العرض خارج المناطق الحضرية

خلال السنوات الأخيرة، زاد اهتمام المستثمرين في تونس بإحداث مشاريع سياحية في مناطق بعيدة عن الشريط الشرقي بنسبة اختراق للسوق فاقت 9 بالمائة، وفق بيانات حديثة كشف عنها المجمع المهني للإقامات البديلة. ويأتي ذلك بعد زيادة جذب الريف للسياح خلال الفترة الأخيرة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتحوّل الريف التونسي إلى مناطق جذب سياحية، مدفوعاً باهتمام المستثمرين المحليين في محافظات الشريط الغربي باستقطاب جزء من صناعة السياحة نحو مناطقهم التي تتميز بتنوّع طبيعي وتاريخي كبير.

وخلال السنوات الأخيرة، زاد اهتمام المستثمرين بإحداث مشاريع سياحية في مناطق بعيدة عن الشريط الشرقي بنسبة اختراق للسوق فاقت 9 بالمائة، وفق بيانات حديثة كشف عنها المجمع المهني للإقامات البديلة. وأبرزت دراسة حول القطاع أعلن عن نتائجها الأسبوع الحالي أن 78 بالمائة من حرفاء الإقامات البديلة هم من السياح الأجانب وأن 52 بالمائة ممن جرى استجوابهم أكدوا أن هذه المنتجعات تناسبهم للراحة والاستجمام، بينما أكد 39 بالمائة من التونسيين أن أسعار الإقامات السياحية البديلة مناسبة وأن 44 بالمائة منهم يعتمد عليها للترفيه.

2000 منشأة بديلة

قدّر رئيس الجامعة المهنية المشتركة للسياحة حسام بن عزوز عدد مؤسسات السياحة البديلة بنحو 2000 منشأة، مشيراً إلى أن عددها في تطوّر واضح سنوياً، مدفوعاً بالطلب على هذا الصنف من الإيواء الذي يأخذ مكانة مهمة داخل القطاع.

وتحدث رئيس الجامعة المهنية المشتركة للسياحة في تصريح لـ«العربي الجديد» عن أهمية تطوير الإطار التشريعي والقوانين المنظمة للقطاع من أجل تشجيع الاستثمار في هذا المجال وإزاحة العقبات أمام تنويع العرض السياحي خارج مناطقه الكلاسيكية.

ووصف بن عزوز القوانين التي يعتمد عليها القطاع حالياً بغير الكافية، لافتاً إلى أن المهنيين قدموا مقترحات لسلطة الإشراف من أجل وضع كرّاس شروط لمنشآت السياحة البديلة وتسهيل الإجراءات لدفع الاستثمار في هذا القطاع، والبحث عن صياغة تعاون مع مختلف الجهات ومنها وزارة الفلاحة ووزارة الثقافة والتراث.

> 2000
> قدر رئيس الجامعة المهنية المشتركة للسياحة حسام بن عزوز عدد مؤسسات السياحة البديلة بنحو 2000 منشأة، مشيراً إلى أن عددها في تطوّر واضح سنوياً مدفوعاً بالطلب على هذا الصنف الذي يأخذ مكانة مهمة طلب القطاع.

تنويع العرض السياحي

ومؤخراً أعلنت وزارة السياحة عن خطة عمل مشترك مع وزارة الزراعة تهدف إلى زيادة ديناميكية القطاع عبر تنويع العرض السياحي وتحسين قدرات السياحة الريفية والفلاحية، في إطار استراتيجية يمتد إلى عام 2035.

وقالت الوزارة في بلاغ أصدرته حينها إن النية تتجه نحو التشجيع على الاستثمار في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية والمواقع الفلاحية، ومزيد تثمين المواد الأوّليّة الطبيعية في الصّناعات التّقليديّة. وأكدت الوزارة «مناقشة قوانين تتعلق بالاستثمار، لا سيما في مجال الإيواء السياحي البديل، خاصة بالمناطق الفلاحية والغابية وفي مجال السياحة الصّحراويّة والأيكولوجيّة، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الأراضي الفلاحيّة والثروات الطبيعية للبلاد».

وفي تونس تسيطر السياحة الشاطئية على القسط الأكبر من نشاط القطاع الذي يشكل 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مستفيدةً من خيارات تركيز الزخم السياحي على الشريط الشرقي للبلاد منذ أكثر منذ ما يزيد عن أربعة عقود.

> 78% من عملاء الإقامات البديلة من السياح الأجانب

> مطالب بتطوير الإطار التشريعي والقوانين المنظمة للقطاع

التعجيل بإصدار القوانين

ويقول رئيس لجنة السياحة بالبرلمان التونسي ياسين مامي إن اللجنة لم تحل بعد على أنظار مجلس نواب الشعب مشاريع قوانين بشأن تنظيم السياحة البديلة، غير أن اللجان بصدد مناقشة هذا الملف من أجل بلورة مقترحات تساهم في تنويع العرض السياحي في البلاد.

وأكّد رئيس لجنة السياحة بالبرلمان التونسي في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه سيكون من المهم جداً التعجيل في إصدار القوانين المنظمة للقطاع من أجل تجاوز العثرات التي تعرقل المستثمرين، معتبراً أن عامل الوقت مهم جداً في زيادة صلابة صناعة السياحة.

ويشكو مستثمرون في قطاع السياحة البديلة من البيروقراطية ومركزية القرار وطول الإجراءات الإدارية من الجهات المختصة، فضلاً عن صعوبات أخرى تتعلّق بالتمويل وغيره.

يؤكد العديد من المستثمرين والمهتمين بالقطاع السياحي البديل أن تشجيع الاستثمار في هذا المجال الاقتصادي الواعد، خاصة في الجهات الداخلية، يتطلب توفير أرضية ملائمة عبر إحداث إطار تشريعي يساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية التي تعتبر من بين أهم المكبلات في القطاع.

توفير فرص شغل

يقول الخبير الاقتصادي خالد النوري إن تحويل جزء من صناعة السياحة نحو الشريط الغربي للبلاد سيساعد على خلق مواطن شغل ومكافحة البطالة والفقر في تلك المناطق التي تصنّف أقل تنمية.

وأكد النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» أن خلق ديناميكية سياحية في الشريط الغربي للبلاد سيساعد على توطين السكان والحدّ من الهجرة الداخلية نحو الشريط الشرقي، في إطار البحث عن الشغل.

وتابع «يعتمد الشريط الغربي للبلاد على النشاط الفلاحي والرعي، وهي قطاعات أصبحت هشة بفعل التغيرات المناخية، وسيكون من المهم جداً تنويع الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق وتحويلها إلى أقطاب سياحية».

واعتبر الخبير الاقتصادي أن تنويع العرض عبر الإيواء البديل وتوسيع المسالك يساعد أيضاً على مكافحة هشاشة القطاع السياحي الذي تعرض إلى ضربات قاسية خلال السنوات الماضية بفعل الإرهاب وجائحة كورونا.

ولاحظ المتحدث أن تنويع العرض في مختلف القطاعات يخلق قيمة إضافية جديدة للاقتصاد التونسي تساعد على نسب النمو العامة، على اعتبار أن السياحة الشاطئية هي سياحة ظرفية ومحدودة المردود، وفق قوله.

وأضاف: «ما زال مجال الإيواء السياحي المتصل بالأنشطة البديلة والأيكولوجية وما شابهها من المسالك الواعدة والخصبة وينتظر المزيد من الاستثمار وتكثيف المبادرات والتدخلات، ففي تونس تتجاور المشاهد والمنظومات الإيكولوجية المختلفة من جزر وصحراء وغابات وغيرها في مناطق متجاورة، بما يسهل عملية افتتاح أشكال جديدة من المنتجات والخدمات السياحية».

لكن في المقابل يعاني اقتصاد البلاد من صعوبات في زيادة نسب النمو التي هبطت إلى 0,4 بالمائة خلال العام الماضي مقابل ارتفاع معدلات البطالة إلى 16,6 بالمائة.

وتساعد عائدات القطاع السياحي على تحسين رصيد العملة الصعبة، حيث سجلت الإيرادات زيادة طفيفة بنسبة 7,6 بالمائة، لتصل إلى 1,3 مليار دينار منذ بداية السنة إلى غاية 19 إبريل/ نيسان الحالي وفق بيانات رسمية للبنك المركزي التونسي.

ووفقاً لذات المصدر ساعدت إيرادات السياحة تحويلات التونسيين في المهجر على تغطية 54 بالمائة من خدمة الدين الخارجي لتونس، حتى 10 إبريل/ نيسان 2024.

تباطؤ المبادلات التجارية الخارجية

تعاني تونس من تباطؤ المبادلات التجارية مع الخارج؛ حيث سجلت صادرات البلاد خلال شهر مارس/آذار الماضي تراجعا بنسبة 1,3%، والواردات بنسبة 2%، مقارنة بشهر فبراير/شباط الماضي، وفق بيانات أعلن عنها أمس الأول الجمعة معهد الإحصاء الحكومي. وقال المعهد إن الصادرات شهدت تراجعا للشهر الثالث على التوالي في شهر مارس، مبينا أن الانخفاض يُعزى إلى تراجع الصادرات في العديد من القطاعات، من أبرزها قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الذي تراجع بنسبة 6,4%، وقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية الذي سجل تراجعا ملحوظا بنسبة 16,3%، مبرزا أن ذلك يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات زيت الزيتون. وأفادت ذات البيانات بأن قطاع النسيج والملابس والجلود شهد بدوره تراجعا إجماليا بنسبة 9,1%. يتوزع بين نسبة 5,5% للنسيج والملابس و23,2% لقطاع الجلود والأحذية. مؤكدا أن صادرات الصناعات المعملية المختلفة تراجعت بنسبة 9,3%. في المقابل، سجل قطاع الطاقة حركية بعد ثلاثة أشهر من التراجع المستمر؛ حيث ارتفعت صادرات قطاع المناجم والفوسفات ومشتقاته محققة نموا بنسبة 42,9%.

إقبال كبير على السياحة الريفية (Getty)